صلاحيات الملك في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)

أ.د. أحمد عبدالله ناهي* رواء خليل فضيل Ahmednahi1972@gmai.com

ملخص :

يعد النظام السياسي في المملكة العربية السعودية نظاماً ملكياً مطلقاً، وانعدام لأي مؤسسات وأحزاب أو اتحادات أو جمعيات سياسية تشاركه في إدارة المملكة. وتستند طبيعة نظام الحكم في المملكة إلى النظام الأساسي الذي تم إصداره في 1992 في أعقاب دعواتٍ عديدة طالبت بالإصلاح السياسي.

ويتمتع الملك بصلاحيات واسعة النطاق ولا يحدها إلا النظام الأساس للمملكة، حيث يأتي الملك على رأس هرم السلطة في المملكة، وهو الملك ورئيس الوزراء والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة. كما يجمع الملك بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتحظى المراسيم الملكية بمكانةٍ أعلى من القرارات القضائية والإدارية، إذ يستطيع الملك إصدار مرسوم ملكي لنقض أي قرار آخر. وبحسب المادة 44 من النظام الأساسي، يعتبر الملك الحكم الفاصل بين السلطات الثلاث في البلاد.

وتم تحديد النظام السياسي للحكم في المملكة من قبل الملك فهد بن عبد العزيز، وذلك لتوضيح كافة الأسس والنظم التي يتم من خلالها متابعه وإدارة جميع شؤون المملكة وان يتم استخدام الدستور في الحكم كأساس لها عن طريق الدستور تتمكن من تنظيم الحكم والبنود التي تساهم في تحقيق المنافع العامة التي تشمل كافة أبناء الشعب.

كلمات مفتاحية : النظام السياسي، النظام الملكي، تنظيم الحكم.

Powers of the King in the Kingdom of Saudi Arabia (An analytical Study)

Prof. Dr. Ahmed Abdallah Nahi
Rawaa Khalil Fudil

ABSTRACT

The political system in the Kingdom of Saudi Arabia is an absolute monarchy, and there are no institutions, parties, unions or political associations that participate in the management of the kingdom. The nature of the system of government in the Kingdom is based on the Basic Law that was promulgated in 1992 following numerous calls for political reform. The king enjoys wide-ranging powers and is limited only by the basic system of the kingdom, where the king comes at the top of the pyramid of power in the kingdom, and he is the king, the prime minister, and the supreme commander of the army and armed forces. The king also combines legislative, executive and judicial powers. Royal decrees have a higher status than judicial and administrative decisions, as the king can issue a royal decree to overturn any other decision. According to Article 44 of the Basic Law, the king is the arbiter of the three powers in the country. The political system of governance in the Kingdom was defined by King Fahd bin Abdulaziz, in order to clarify all the foundations and systems through which all affairs of the Kingdom are monitored and managed, and for the constitution to be used in governance as a basis for it, through the constitution, to be able to organize governance and items that contribute to the realization of public benefits that include all the people.

KEYWORDS: the political system, the monarchy, the organization of government

المقدمة

تهيمن العائلة المالكة على النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، ويشغل أبناء هذه العائلة أغلبية المناصب الرئيسية في البلاد. ويرأس هذه العائلة الملك الذي يتمتع بصلاحيات واسعة، وإلى جانبه يشارك عددٌ من أبناء العائلة المالكة المؤثرين ومجلس هيئة كبار علماء الدين في صنع القرارات السياسية.

فوفق المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم، يتم اختيار ملك السعودية من أبناء الملك المؤسس (عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود) وذريتهم. ويستند ترتيب تولي الحكم إلى نظام الأقدمية في السن. إلا أن في عام 2006م تم تأسيس هيئة البيعة المتخصصة في تحديد من سيتولى الحكم في حال وفاة الملك الحالي، فضلاً عن تعيين ولي العهد وولي ولي العهد. وتضم هذه الهيئة في صفوفها الأبناء الأحياء للملك المؤسس، وأحفاده من آبائهم المتوفين والعاجزين وغير الراغبين في تولي العرش، فضلاً عن أحد أبناء الملك وأحد أبناء ولي العهد.

ويجمع الملك بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحرية الملك في ممارسة هذه السلطات تحدها الشريعة الإسلامية، ومؤخرا جعلوا من النظام الأساسي وإجماع العائلة الحاكمة وتقليد الشورى محددات لصلاحيات الملك، ومن خلال هذه المحددات يسعى الملك في المسائل المهمة المتعلقة بسياسة المملكة إلى الحصول على موافقة كبار الأمراء وكبار رجال الدين والنخبة السياسية بمن فيهم زعماء العائلات القبلية المهمة، ويجيز مرسوم ملكي صادر في 27 تشرين الثاني 2003م لمجلس الشورى اقتراح تشريع ما من دون موافقة الملك؛ لكن يجب أن يوافق مجلس الوزراء على التشريع المقترح لينال موافقة الملك في نهاية المطاف.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل صلاحيات الملك في المملكة العربية السعودية بوصفه السلطة العليا في النظام السياسي

السعودي وفي يده تتجمع السلطات جميعا ويمارسها بشكل مباشر او غير مباشر.

أشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في الأجابة على التساؤلات التالية:

ماهي صلاحيات الملك وفق النظام الاساسي للمملكة العربية السعودية؟

ماهي المحددات والضوابط التي تقيد سلطة الملك؟

وكيف ومتى يتم تجاوز تلك المحددات؟

فرضية البحث

ينطلق الباحث من فرضية مفادها أن طبيعة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية منح الملك صلاحيات تمكنه من ممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية وتمنحه صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الدولة.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج المؤسسي في دراسة وتحليل صلاحيات الملك في المملكة العربية السعودية كون هذا المنصب يستند في ممارسته على تفاعلات المؤسسات السياسية في المملكة وكذلك تم الاستعانة بالمنهج القانوني والمنهج التاريخي بحسب حاجة البحث.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى اربعة محاور ومقدمة وخاتمة وبحسب حاجة البحث حيث تناول **المحور الاول: طبيعة موقع الملك في النظام السياسي السعودي** فيما تناول **المحور الثاني: صلاحيات الملك وفق النظام الاساسي للمملكة العربية السعودية** بينما تناول المحور **الثالث: اليات ممارسة الملك لصلاحياته في النظام السياسي السعودي** واخيرا تناول **المحور الرابع: اختيار ولي العهد في المملكة العربية السعودية**

المحور الاول: طبيعة موقع الملك في النظام السياسي السعودي

يتسم النظام السياسي السعودي بعدم وجود دستور مكتوب على

اعتبار أن القرآن الكريم هو الدستور الأساس فيه، كما يحدد النظام الأساس فيه شكل النظام السياسي وآليات انتقال السلطة حيث ينص على أن شكل النظام السياسي في المملكة العربية السعودية أنَّهُ نظام ملكي وراثي[1]، ويُشكل الملك السعودي هرم السلطة وهو الحاكم الفعلي للمملكة، وتتركز في شخصه السلطات التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية.

(1) يُنظر: النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية، أمر ملكي برقم (أ/90)، وجريدة أم القرى المنشورة بتاريخ 1412/8/27ه، المادة (5).

وتحدد المادة (5) من نظام الحكم في المملكة العربية السعودية أن نظام الحكم فيها «ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبدالرحمن، ويختار الملك ولي العهد، ويعفيه بأمر ملكي»[2].

(2) المصدر نفسه.

كان مسمى الملك يختلف في بداية تأسيس المملكة حيث كان في عام 1921م عندما كان عبد العزيز بن سعود سلطانا على نجد سمي بسلطان نجد، ومن ثم بايعه أهل الحجاز ملكاً عام 1926م فأصبح يعرف بملك الحجاز وسلطان نجد، ومن ثم أختير لقب (الملك) في عام 1932م[3]. وكانت السلطة تنتقل بالوراثة بالمفهوم الضيق من الأب إلى الابن في المرحلة الأولى من النظام السياسي ثم من الأخ إلى أخيه في المرحلة (1964-2015) ومن ثم توسعت فيما بعد لتشمل أبن الابن أي الجيل الثالث من أمراء آل سعود، وهناك عوامل عدة ساعدت وساهمت في زيادة حظوظ تولي المنصب في العائلة المالكة[4].

(3) سمية أمين ياسين، تكوين المملكة العربية السعودية 1918-1932، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988م، ص159-169.

(4) إلياس ميسوم، آليات صنع القرار في النظما السياسي السعودي دراسة في المؤسسات الرسمية، 2018م، دراسة منشورة على الرابط التالي https//:www.asjp.cerist.dz/en/downArticle134482/1/6/522/ .

وبتوسع العائلة المالكة ووجود نص في النظام الأساسي في المادة (5) منه والذي نص على تولي الحكم للإصلح من أبناء الأبناء؛ مع وجود بعض الاعتبارات العائلية الخاصة والمشاكل التي اكتنفت العائلة الحاكمة، وسعى الملك عبدالله في عام 2006م أن ينظم عملية اختيار الملك من خلال إقدامه على تغيير جوهري في النظام الأساسي، حيث استحدث نظام هيئة البيعة محاولة منه لمأسسة عملية اختيار الملك وولي عهده، وتتكون هذه الهيئة من (35) عضوا من العائلة الحاكمة وهم من أبناء وأحفاد المؤسس الملك عبدالعزيز،

حيث يملك كل ابن مقعدا يتوارثه ابناؤه وأحفاده ويترأس هذه الهيئة أكبر أبناء الملك المؤسس سناً وفي حال عدوم وجود ابن المؤسس ينوب عنه ابنه أو الحفيد[5].

وفي عهد الملك سلمان اجرى تعديلا ملكياً بتاريخ 21 حزيران 2017م على النظام الأساس للحكم فيما يتعلق بالملك وولي عهده مستقبلاً؛ حيث أصدر أمراً ملكياً بتعيين نجله محمد بن سلمان وليا لعهده وإعفاء الأمير محمد بن نايف من ولاية العهد، وتضمن الأمر الملكي بتعديل الفقرة (ب) من المادة (5) أيضا حيث أبدل النص القديم بالنص الآتي «يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز، وأبناء الأبناء ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم»، وبموجب هذا التعديل أجاز الملك سلمان أن «لا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً ووليا للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس»، وهو ما يعني أن ملك السعودية القادم إذا لم يكن من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز، وكان من أحفاده، فإنَّ ولي عهده يجب أن يكون من فرع آخر من ذرية الملك عبد العزيز، وأن الملك لو كان من أحفاد الملك عبد العزيز لا يستطيع تعيين نجله وليا للعهد[6].

المحور الثاني: صلاحيـــــات الملك وفق النظام الاساسي

يجمع الملك بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وهو المصدر الأخير للسلطة القضائية في المملكة، ولكن حريته مقيده ومحددة بالشريعة الإسلامية وإجماع العائلة المالكة والتقاليد التي سار عليها مجلس الشورى، ويعمل الملك على نيل موافقة من كبار الأمراء ورجال الدين والنخب السياسية بما فيهم رجال القبائل في القرارات المهمة المتعلقة بسياسة المملكة. وأجاز مرسوم تشريعي صدر في 2003م، لمجلس الشورى اقتراح تشريع يعرض على مجلس الـوزراء للموافقة عليه ومن ثم يعرض على الملك لتشريعه بصورة نهائية[7].

ويتمتع الملك في المملكة العربية السعودية بصلاحيات واسعة فور إعلان البيعة دون الحاجة الى أداء القسم أو اتخاذ إجراءات محددة

(5) يُـنـظـر: نـظـام هيئة البيعة،2006/1/31. أمر ملكي رقم أ/ 135، بتاريخ 1427/9/26 ه، على الرابط التالي laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails3213/c2f6-eaf845-dc8-f8c-a9a700f167ee 1/

(6) يُنظر: آلية انتقال الحكم فـي السعودية، مقال منشور على الجزيرة نت، تأريخ الزيارة 2022/5/16م. الساعة 2:30م. www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology21/6/2017/

(7) نقلاً عن سامح سعيد عبود، غـروب شمس الأنظمة العربية من نهايات القرن الماضي إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2009م، ص ص174-175.

ويتمتع الملك في المملكة العربية السعودية بصلاحيات واسعة فور إعلان البيعة دون الحاجة الى أداء القسم أو اتخاذ إجراءات محددة، ومن خلال القراءة الفاحصة للنظام الأساس للحكم تتضح سيطرة الملك على جميع مفاصل الدولة[8]. بموجب المادة (44) من النظام الأساس ((فإنَّ للملك هو المرجع للسلطات (التشريعية والتنفيذية)))[9]، ونصت المادة(50) ب((أن الملك هو المعني بتنفيذ الأحكام القضائية))[10]، أمّا المادة(52) نصت على أنَّ ((لا يتم تعين القضاة وعزلهم إلا بموجب مرسوم ملكي))[11]، فيما تنص المادة (56) على أنَّ ((الملك هو رئيس الوزراء))[12].

أمّا المادة (57/ أ) نصت على ((صلاحية الملك في تعين نواب رئيس مجلس الـوزراء والـوزراء وأعفاءهم))[13]، ويكون مجلس الوزراء مسؤول أمام الملك بحسب المادة (57/ ب) وله حق تكوين المجلس وحله[14].

وأعطت المادة(58) ((الملك حق تعين من هم في مرتبة الوزير ونواب رئيس مجلس الوزراء ومن هم في المرتبة الممتازة وأعفاءهم من مناصبهم))[15].

ونصت المادة (60) ((0إن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والقوات العسكرية كافة وله صلاحية تعين كبار الضباط وإنهاء خدماتهم))[16].

ومنحت المادة(61) ((الملك صلاحية اعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة للحرب))[17]، وجاءت المادة(62) ((بأحقية الملك في أتخاذ أي إجراء يراه مناسباً لحماية المملكة))[18]، وله بموجب المادة (65) من النظام الأساسي تفويض بعض صلاحياته لولي عهده[19]. وقد راعت هذه المادة الممارسة العملية للحكم، إِذْ يتولى الحكم ملوك في سن متقدم ووضع صحي سيئ مما يضطرهم إِلى تحويل بعض صلاحياتهم إِلى أولياء العهد، حيث استمر الملك عبد الله بممارسة صلاحيات الملك فهد كافة منذ عام 1995 وحتى وفاة الاخير عام ٢٠٠٥، وقد مارس الأمير (سلمان بن عبد العزيز) عندما

(8) زيد حسن، مصدر سبق ذكره، ص98.

(9) المـادة (44) من النظام الأساسي السعودي.

(10) المادة (50) من النظام الأساسي السعودي.

(11) المادة (52) من النظام الأساسي السعودي.

(12) المادة (56) من النظام الأساسي السعودي.

(13) المادة (57أ) من النظام الأساسي السعودي.

(14) المادة (57 ب) من النظام الأساسي السعودي.

(15) المادة (58) من النظام الأساسي السعودي.

(16) المادة (60) من النظام الأساسي السعودي.

(17) المادة (61) من النظام الأساسي السعودي.

(18) المادة (62) من النظام الأساسي السعودي.

(19) المادة (65) من النظام الأساسي السعودي.

كان ولي العهد معظم صلاحيات الملك عبد الله بسبب مرضه وكبر سنه. وأعطى النظام الأساس للحكم الملك العلوية على السلطة التشريعية، فالمادة (68) منحت الملك حق حل مجلس الشورى واعادة تكوينه ووفق اللائحة الداخلية لمجلس الشورى وفي حالة غياب رئيس المجلس ونائبيه يتولى رئاسة المجلس من يختاره الملك وعلى وفق المادة السابعة إذا خلا مكان أحد اعضاء المجلس يختار الملك من يحل محله ولا يعفى عضو المجلس إلا إذا عرض رئيس المجلس ذلك على الملك[20].

أمّا السلطة القضائية وبموجب المرسوم الملكي رقم (م-4) الصادر عام 1981، تم تعديل الفقرة(أ) من المادة السادسة من نظام القضاء، حيث يتم تعين رئيس هيئة القضاء الاعلى بأمر ملكي، أمّا النص السابق فقد نص على أن يترأس هذه الهيئة أقدم اعضاءها في السلك القضائي، وبناءً على ما جاء في المادة (47) من النظام القضائي، يتم تعين وترقية درجات السلك القضائي بأمر ملكي[21].

ولا تقتصر صلاحيات الملك على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية فقط، بل يمارس أيضاً السياسة الخارجية، فهو لا يحضر مؤتمرات القمة ويوقع الاتفاقيات بصفته رئيس للسلطة التنفيذية فحسب، بل بصفته أعلى سلطة دبلوماسية في الدولة، لذا يطلق على سفراء المملكة العربية السعودية المعتمدين في وزارة الخارجية ب (سفراء خادم الحرمين) لان الدولة بأكملها متمثلة بشخص الملك[22].

يطلق على سفراء المملكة العربية السعودية المعتمدين في وزارة الخارجية ب (سفراء خادم الحرمين) لان الدولة بأكملها متمثلة بشخص الملك

المحور الثالث: اليات ممارسة الملك لصلاحياته في النظام السياسي السعودي

يعبر الملك عن إرادته وفقا للقانون السعودي بموجب أساليب عدة منها:[23]

1. المرسوم الملكي: وهو إرادة الملك بالموافقة على موضوع معين عرض على مجلس الوزراء، وأقر سابقاً بما في ذلك الأنظمة

(20) اللائحة الداخلية لمجلس الشورى السعودي، WWW .Moaatel.com

(21) زيد حسن، مصدر سبق ذكره، ص100.

(22) حسن حمدان العليكم، بنية صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية،1995، ص48.

(23) أحمد عبدالله ناهي، نظام الحكم في المملكة العربية السعودية: دراسة في التطورات السياسية وخيارات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد،1998، ص55.

والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة من قبل الحكومة مع الدول الأُخرى، فضلاً عن القوانين والانظمة الأُخرى، التي تتطلب صدور مراسيم بشأنها، وهذا يعني أن كل القوانين (الأنظمة والمعاهدات) لا تصبح نافذة أو سارية إلا بعد موافقة الملك عليها وإصدارها.

2. الأمر الملكي: وهو إرادة الملك تصدر على شكل قرار مكتوب ضمن صلاحياته بصفته رئيس الدولة، دون الرجوع أو المشاركة لمجلس الوزراء معه، كما في أوامر تعيين نواب مجلس الوزراء، والوزراء والدرجات العليا في الدولة.

3. التوجيه الملكي: وهي إرادة الملك أيضاً ولكن يعبر عنها بتوجيه لشأن من شؤون الدولة، وليس لها شكل معين ولا يتقيد بقيود، وقد يصدرها الى نائب رئيس مجلس الوزراء أو الى وزير معين.

4. الأوامر والتوجيهات السامية: وتصدر عن الملك، إذْ يعد رئيس مجلس الوزراء أمّا شفاهاً أو تكون مكتوبة تمارس من قبل الملك في مجالات توجيه السياسة العامة للدولة والاشراف ومعالجة أو مراقبة وتنفيذ كل ما يصدر عن المجلس من أنظمة وقرارات.

ونلحظ إن الأسلوب الأوَّل هو فقط الذي يشترك فيه مجلس الوزراء، أمّا الأساليب الثلاث الباقية فإنها تمثل إرادة الملك، أمّا كونه ملكاً أو رئيس لمجلس الوزراء، غير إن هذه الأساليب الثلاث قد تكون بناءً على اقتراح من الشعب أو أهل الخبرة والرأي، أو من نواب أو مستشاري الملك أو أحد الوزراء)[24]

وقصرت المادة (83) من النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية تعديل النظام على الملك وحده، فهو الوحيد القادر على تحديد المصلحة في إعادة النظر في مواد النظام أو بعضها، والملك بعد موت الملك المؤسس انتهت صلاحيته بالحكم القوي والمطلق والمتحكم الى حد ما؛ فأصبح العاهل يعطي اعتبارات أُخرى للسلطة منها العائلة وتوافقها على نظام الحكم وكذلك العلماء الكبار، ورؤساء القبائل والاعتبارات الخارجية، وعلى الرغم من ذلك لا يزال الملك محور النظام السياسي وهرم السطلة الأوحد[25].

(24) أحمد حسن دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية،ط1، دار الشرق للنشر، جدة،1981، ص52.

(25) إبراهيم محمد، تعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، مجلة الشريعة والقانون جامعة الإمارت العربية المتحدة، كلية القانون، العدد الخامس والخمسون، رمضان 1434، يوليو السابعة والعشرون2013، ص ص25-26.

جدول (1)

أسماء ملوك السعودية ومدة توليهم الحكم

ت	الملك	بداية الحكم	نهاية الحكم
1	عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود	1932	1953
2	سعود بن عبد العزيز آل سعود	1953	1964
3	فيصل بن عبد العزيز آل سعود	1964	1975
4	خالد بن عبد العزيز آل سعود	1975	1982
5	فهد بن عبد العزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين	1982	2005
6	عبد الله بن عبد العزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين	2005	2015
7	سلمان بن عبد العزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين	2015	حتى الآن

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الرابط الآتي (موقع محطات):

https://www.mah6at.net.

المحور الرابع: اختيار ولي العهد في المملكة العربية السعودية

يتم اختيار المرشح لشغل منصب ولي العهد على وفق آلية معينة نص عليها نظام «هيئة البيعة»، حيث نصت المادة السابعة من النظام على أن ((يختار الملك بعد مبايعته وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة واحداً او أثنين أو ثلاثة، ممن يراه مناسباً لولاية العهد))، وبعدها يتم ترشيح احدهم بالإجماع لتتم تسميته ولياً للعهد، وإذا لم ترشح الهيئة أحداً منهم فعليها ترشيح من تراه ولياً للعهد[26]. ويعدّ ولي عهد المملكة العربية السعودية ثاني أهم منصب في المملكة العربية السعودية لأنه خليفة الملك بعد وفاته، ويتولى الحكم تلقائياً بعد وفاة الملك وتبايعهُ الأسرة الحاكمة والشعب ملكاً للبلاد، ويتولى ولي العهد شؤون الدولة في غياب الملك إلى حين عودته للبلاد، ويتم أصدار أمرٍ ملكيٍ بذلك من قبل الملك، ويتم تغير أسمهُ بعد التكليف

ويعدّ ولي عهد المملكة العربية السعودية ثاني أهم منصب في المملكة العربية السعودية لأنه خليفة الملك بعد وفاته

(26) آلية انتقال أنتقال الحكم في السعودية، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ زيـارة الرابط https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminolo gy/2017/6/21، 2022/8/26.

من (ولي العهد نائب رئيس مجلس الـوزارء) إلى (نائب خادم الحرمين الشريفين) إلى حين عودة الملك، وظهر هذا النظام في عهد الملك عبد العزيز آل سعود، عندما أراد الملك عبد العزيز أن يعهد بولاية المملكة العربية السعودية إلى أخيه محمد بن عبد الرحمن، لكن الأمير محمد طلب من أخيه الملك عبد العزيز أن تكون ولاية العهد لإبنه الأمير سعود، بحيث يكون الملك من بين ذريته، وفي هذا الاقتراح حرص الأمير محمد على عدة أمور أهمها استمرار الترابط الأسري بين الأخوين والأسرة الحاكمة، فضلاً عن الحفاظ على الإستقرار السياسي الذي كان قائما آنذاك، وتمت مبايعة الأمير سعود لولاية العهد في السادس عشر من شهر محرم عام 1353هـ، وكان للأمير محمد دور كبير في اعداد المراسيم لولاية العهد، حيث أكد على أهمية التماسك بين أفراد الأسرة الحاكمة السعودية[27].

(27) الأمـيـر محمد بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود: سيرته وحياته، إعـداد: حمد بن ناصر العمار، إشـراف: بندر بن محمد بن عبدالرحمن الفيصل آل سـعـود، ط1، الـريـاض ، 1428ه/2007م، ص20-586

جدول (2)

أولياء العهود في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها

ولي العهد	المدة	الملاحظات
سعود بن عبد العزيز آل سعود	(1933 - 1953)	تولى العرش
فيصل بن عبد العزيز آل سعود	(1653 - 1964)	تولى العرش
خالد بن عبد العزيز آل سعود	(1964 - 1975)	تولى العرش
فهد بن عبد العزيز آل سعود	(1975 - 1982)	تولى العرش
عبدالله بن عبد العزيز آل سعود	(1982 - 2005)	تولى العرش
سلطان بن عبد العزيز آل سعود	(2005 - 2011)	توفي قبل تولي العرش
نايف بن عبد العزيز آل سعود	(2011 - 2012)	توفي قبل تولي العرش
سلمان بن عبد العزيز آل سعود	(2012 - 2015)	تولى العرش
مقرن بن عبد العزيز آل سعود	(2015 - 2015)	استقال قبل تولي العرش
محمد بن نايف آل سعود	(2015 - 2017)	تم عزله قبل تولي العرش
محمد بن سلمان آل سعود	(2017 - إلى الآن)	

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على الرابط الآتي:

https://ar.wikipedia.org

ومع ذلك، فقد تم تجاوز جميع خطوات اختيار ولي العهد بموجب الأمر الملكي الصادر في 27 مارس 2014، والذي تم بموجبه إنشاء

منصب ولي ولي العهد، وأصبح الأمير مقرن بن عبد العزيز أول شخص يتولى هذا المنصب، وبحسب الأمر الملكي الصادر في ذلك الوقت، تم تعيين الأمير مقرن ضمن ما تقتضيه المصلحة العامة، وبعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء هيئة البيعة (35 عضواً) على القرار، ولقد نص البيان الملكي الصادر في مارس/آذار 2014 على أَنَّهُ «لا يجوز بأي حال من الأحوال تعديل القرار او تبديله بأي صورة كانت من أي شخص كائناً من كان، دون تسبيب أو تأويل»، ونص الأمر الملكي على أَنَّهُ» للملك مستقبلاً في حال رغبته اختيار ولي العهد أن يعرض من يرشحه على أعضاء هيئة البيع، ويصدر أمر ملكي بذلك، بعد موافقة أعضاء هيئة البيعة»، وفي سلسلة من الأوامر الملكية عين الملك سلمان ابنه الأمير محمد بن سلمان يوم 29 نيسان2015 ولياً لولي العهد، خلفاً للأمير محمد بن نايف الذي اصبح ولياً للعهد، حيث أعفي أخيه الأمير مقرن بن عبد العزيز من ولاية العهد بناءً على طلبه، وبناءً على هذه القرارات أصبح الأمير محمد بن نايف وهو أول حفيد من أحفاد الملك عبد العزيز يتولى منصب ولي العهد، بينما أصبح الأمير محمد بن سلمان أصغر من تولى منصب ولي ولي العهد، وجاءت القرارات في إطار حركة انتقال الحكم الجديدة عقب وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز[28].

الملك في المملكة السعودية العربية مقيد من الناحية النظرية بإطار دستوري شرعي مستمد من القرآن والسنة والنبوية

(28) آلية آنتقال الحكم في السعودية، مصدر سبق ذكره.

ونرى ان الملك في المملكة السعودية العربية مقيد من الناحية النظرية بإطار دستوري شرعي مستمد من القرآن والسنة والنبوية حيث نصت المادة (1) من النظام الأساسي للحكم على أن: (المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم)، فضلا عن تقييدها بإطار سياسي تنظيمي من النظام الأساسي للحكم في البلاد للحكم، حيث نصت المادة (8) منه على أن: (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، ويتناول النظام الأساسي للحكم في مواده (83) السلطات الثلاث في الدولة: التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، «التنظيمية»، وصلاحيات الملك، وحقوق المواطن،

والشؤون المالية وغيرها مما يشبه الى حد كبير ما يوجد في دساتير كثير من دول العالم.

الخاتمة

يشكل النظام السعودي حالة خاصة مع مقارنته بالأنظمة السياسية الأخرى ولاسيما الملكية منها والأنظمة الملكية في الخليج خاصة، إذ أن الملك يسيطر على ممارسة السلطات الثلاث بكافة أدوارها وسياساتها، كما أن النظام فيه يتميز بالنظام الجامد والمحافظ والذي يكون بعيدا نوعا ما عن المشاركة السياسية والسيادة الشعبية، فيعد الملك المسؤول عن كل السياسات والمتحكم فيها، وعليه تعد عملية صنع القرار السياسي والإداري والاقتصادي بيد الملك والعائلة الحاكمة، ولا يمكن لأي جهة أخرى التحكم في هذه الأمور، كما يعد النظام السياسي في المملكة العربية السعودية نظاما سلاليا على حد وصف غريغوري غوس أستاذ العلوم السياسية في جامعة فيرمونت الأميركية والمتخصص في شؤون شبه الجزيرة العربية.

ويلحظ على النظام الملكي في السعودية منذ نشأتها وكما أشير إليه في النظام الأساسي للحكم بان المملكة العربية السعودية ملكية شورية إسلامية تقوم ممارسة السلطة فيها على كتاب الله وسنة رسوله وبالتالي فهي ترفض المؤسسات الحديثة بما فيها الاحزاب السياسية والمجالس النيابية وبهذا يتضح لنا أن الملك هو المهيمن على ممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية في المملكة.